إعلان الدوحة
" من أجل تعليم جيّد للجميع "

نحن وزراء التربية والتعليم بالوطن العربي، المجتمعين في الدوحة عاصمة دولة قطر يومي 21 و 22 سبتمبر 2010، بعد تدارسنا لقضايا جودة التعليم وما تكتسيه من أهميّة بالغة بالنسبة إلى مجتمعاتنا الساعية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والوصول إلى مجتمع المعرفة .

نؤكدّ :

- أنّ جودة التعليم تتمثل في قدرة المنظومة التعليميّة على إكساب المتعلمين الكفايات المعرفية والمهارات والقيم الأخلاقية والمواطنة التي تؤهلهم ليكونوا مواطنين فاعلين.
- وأنّ تحسين جودة العمليّة التعليميّة بمختلف مكوّناتها تتطلب في كل الأحوال تطويرا طويل المدى وإرادة سياسية ثابتة وتمويلا متواصلا ، مع العمل على :

أ - إتاحة التعلّم لكافة شرائح المجتمع وفق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص (الإتاحة المتكافئة) .

ب - ضمان تدرّج المتعلمين في أنواع ومستويات التعليم ومراحله بنسق منتظم مع توفير فرص الاختيار أمام المتعلمين بتنويع المسارات (الفاعلية الداخلية) .

ج - توفير المدخلات الملائمة والمتوافقة مع معايير الجودة، من بنية تحتية ومبان مدرسية ووسائط تعليمية وموارد بشرية (المدخلات عالية الجودة) .

د - تحقيق تفاعل المتعلمين مع هذه المدخلات في بيئة مدرسيّة تدعمها سياسات هادفة ومناهج عصرية ووطنية وطرق و أساليب تعليمية ناجعة وأساليب تقويم داخلي فعالة لتحقيق بيئة تعليمية رفيعة الجودة محورها المتعلم .

هـ - تعزيز جاهزية المتعلمين للتعلّم بما يتوفر لهم في أسرهم ومجتمعهم ومدارسهم من دعم تعليمي بما يحقق البيئة التعليمية الفعالة .

و - إعادة هيكلة المنظومة التعليمية بمشاركة جميع الجهات المعنية في ظل نظام مرن يتسم بالاستقلالية والمساءلة وفي إطار سياسة تربوية واضحة وشفافة .

ز - تقييم دوري للعملية التعليمية وتقويمها المستمر بما يوفّر معطيات موضوعيّة ومفيدة لكلّ الأطراف المعنية في العمليّة التعليمية ولأصحاب القرار والمسؤولين عن السياسة التربوية .

- وأن تحسين جودة التعليم يمثل الاستثمار الوطني الأعمق أثرا والأكثر فاعليّة في جميع الدول بغض النظر عن مستوى اقتصادها ودخلها، لأنه استثمار في رأس المال البشري .
- وأن القيمة الحقيقيّة المترتبة عن الإصلاح التعليمي الناجح تفوق بكثير تكاليف التحسين مهما كان حجمها وخاصة أن العائد الاقتصادي المرتفع والناتج عن تحسين أداء الموارد البشرية يقلّص تأثير التقلبات الاقتصادية وأزماتها الدورية .
- ضرورة ايلاء الاهتمام الملائم للأطفال الذين يعيشون في ظروف طارئة وخاصة تحقيقاً للجودة .

وبناء على هذه الاعتبارات ومن منطلق إيماننا بأهمية الجودة في التعليم وحرصنا على ضمانها، فنحن نلتزم بالعمل على :

- جعل الجودة محور الإصلاحات التربويّة ومقصدها الأسمى والهدف الذي يطمح كلّ الأطراف المعنية في العملية التعليميّة إلى تحقيقه، من خلال الآتي :

أ - بناء نظام داخلي شامل للجودة في المدارس العربية، بحيث يعمل بشكل متقن ومنظم ومستمر لتحسين الأداء المدرسي وتطويره .

ب - وضع معايير وطنية لجودة التعليم لكافة محاوره ومكوناته ، ولاسيما في مجال تمهين الوظائف التربوية

- وضع التقييم في خدمة ضمان الجودة وذلك بالحرص على :

- إرساء نظام تقييم ومتابعة وطني يقوم على معطيات موضوعيّة ومؤشرات كميّة ونوعيّة كفيلة بقياس مكتسبات المتعلمين وأداء المدرسة ويمكن للمدرسين والقيادات التربوية استثمارها في تحسين نتائج عملهم ولأصحاب القرار اعتمادها لتقويم الإصلاحات والسياسات الوجيهة وللمجتمع التعرّف من خلالها على نتائج ما يسخره من اعتمادات لفائدة المدرسة .

- دعم قدرات الموارد البشرية في مجال الجودة ومتابعتها وإكسابهم الكفايات الضرورية لاستنباط آليات التقييم وأدواته وطرق تحليل المعطيات والبيانات والاستفادة منها .

- نشر ثقافة الجودة والتقييم والمساءلة بين العاملين في مجال التربية والتعليم وإتاحة المعلومة الخاصة بسير المنظومة التربوية ونتائجها لكافة الأطراف المعنيّة .

- إرساء نظام تقييم وبرنامج عربي مشترك للبحوث في مجال الجودة ووضع معايير ومؤشرات وقواعد بيانات إقليمية وذلك بالتنسيق والتعاون بين المرصد العربي للتربية والوزارات والمؤسسات والمنظمات المختصة ومساعدة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في إطار تنفيذ خطة تطوير التعليم على نشر تقرير سنوي حول أوضاع التربية والتعليم في الوطن العربي بالتنسيق مع الدول العربية .

- تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع بوضع خطة تنفيذية وآليات لمتابعة بنود هذا الإعلان، وعرضها على وزراء التربية والتعليم في اجتماعهم القادم .

- تقييم العمل العربي المشترك في مجال التربيّة والتعليم وتطويره بحيث تتوفر المجالات الداعمة لتبادل المعلومات والتجارب والخبرات وإنجاز برامج مشتركة .

والله ولي التوفيق ،